

أمانة
مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

"نظم الدفع الخاصة بعرض وسداد الفواتير إلكترونياً"

اللجنة العربية لأنظمة الدفع والتسوية

صندوق النقد العربي
أبوظبي 2008

تقديم

أرسى مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية تقليداً منذ عدة سنوات، بدعوة أحد أصحاب المعالي والسعادة المحافظين لتقديم ورقة عمل حول تجربة دولته في مجال السياسة النقدية. كذلك، يعد صندوق النقد العربي وفي السياق نفسه ضمن ممارسته لنشاطه كأمانة فنية لهذا المجلس، عدداً من التقارير والأوراق في مختلف الجوانب النقدية والمصرفية التي تتعلق بأنشطة المصارف المركزية ومؤسسات النقد. وتعد هذه التقارير والأوراق من أجل تسهيل اتخاذ القرارات والتوصيات التي صدرها المجلس. وفي ضوء ما تضمنته هذه الأوراق والتقارير من معلومات مفيدة عن هذه الموضوعات، فقد رأى المجلس أنه من المصلحة أن تتاح لها أكبر فرصة من النشر والتوزيع. ولذلك، فقد باشر الصندوق بنشر هذه السلسلة التي تتضمن الأوراق التي يقدمها السادة المحافظين إلى جانب التقارير والأوراق التي يعدها الصندوق حول القضايا النقدية والمصرفية والتي تثير اهتماماً في مختلف الأوساط. وليس الغرض من هذه التقارير والأوراق طرح وجهة نظر معينة، وإنما إلقاء الضوء، بأكبر قدر من الموضوعية والتجرد حول هذه الموضوعات. فهذه السلسلة ليست لطرح الآراء والمواقف، وإنما لتوفير المعلومات وزيادة الوعي ببعض القضايا النقدية والمصرفية. لذا، فالهدف الرئيسي منها هو تزويد القارئ بأكبر قدر من المعلومات المتاحة حول الموضوع. ونأمل أن تساعد هذه السلسلة على تعميق الثقافة الاقتصادية العربية.

والله ولي التوفيق،،

د. جاسم المناعي

المدير العام ورئيس مجلس الإدارة

المحتويات

1	أولاً : نُظْم عرض الفواتير والتسديد الإلكتروني
10	ثانياً : التجربة الأسترالية BPAY
11	ثالثاً : تجربة المملكة العربية السعودية
16	رابعاً : الخلاصة والتوصيات

أولاً : نظم عرض الفواتير والتسديد الالكتروني

إن التطور التقني والنمو المتسارع في استخدام الانترنت والتجارة الالكترونية أظهرت العديد من الابتكارات في نظم المدفوعات حيث تعتبر نظم عرض ودفع الفواتير الالكترونية من أحدث الأنظمة التقنية التي أحدثت تقدماً ايجابياً في حقل مدفوعات التجزئة والمستفيدين منها بكافة فئاتهم من عملاء ومؤسسات مالية وخدمية وبنوك ولا يزال معظم المستفيدين من خدمات المؤسسات الخدمية في وقتنا الحاضر يستلمون فواتيرهم عبر البريد العادي أو مباشرة من الشركات والمؤسسات المزودة بالخدمة، ولكن التقنية الحديثة أتاحت الآن إمكانيات عدة في هذا الحقل حيث يمكن اليوم استلام ودفع الفواتير الكترونياً وتطوير تقنيات الانترنت والهاتف الجوال لتنفيذ ذلك وفي أي مكان في العالم

وقد ظهرت في السنوات الأخيرة نظم المدفوعات الالكترونية (Electronic Bill) (EBPP) "Presentment and Payment" والذي يحمل مفهوماً جديداً يتيح عدة وسائل للدفع ويسهل عملية الفوترة والتحويل.

ويسمح نظام (EBPP) للمفوتر بتقديم الفاتورة بصورة الكترونية عوضاً عن الفواتير الورقية التقليدية أو بالطريقتين سوياً، وللمعمل استخدام النظام ذاته لدفع الفاتورة الكترونياً، ومن السمات الهامة لنظم (EBPP) القدرة على ربط عمليات التفويض والمقاصة والتسويات الكترونياً.

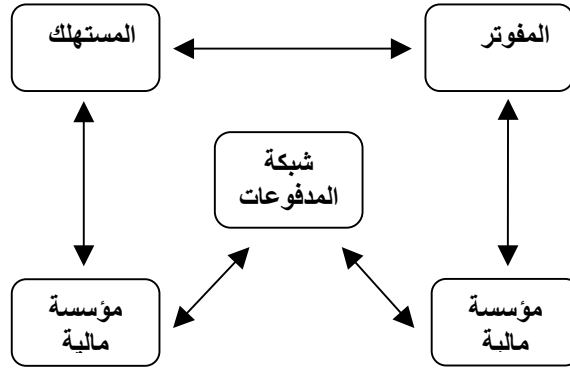
1.1 عرض الفواتير

إن العملية التقليدية للفواتير تمر بمراحل عدة كالإصدار والطباعة والإرسال البريدي للمستهلكين وعرضها بمستندات ورقية ذات نماذج مختلفة وتحصيلها لاحقاً، ولذا فإن المراحل التي تمر بها الفوترة الورقية تنسم بالبطء وكثرة الأخطاء إضافة إلى ما يصاحبها من مخاطر التحصيل

وتسوياتها كما أن الفوترة التقليدية لا تتيح إمكانية استقبال الفواتير في أي مكان أو زمان واستعراضها على وجه السرعة، علاوة على أن الأخطاء في عناوين العملاء وأسمائهم تتسبب في تأخير توصيلها إليهم وينبثق عن ذلك مشاكل عدة مع العملاء مما قد يعرضهم أيضاً لغرامات تأخير.

1.2 دفع الفواتير

يشارك في عملية دفع الفواتير خمسة أطراف وهم المستهلك والمؤسسة المالية والمفوتر ومؤسسته المالية وشبكة المدفوعات ولا يستخدم نظام عرض ودفع الفواتير الإلكتروني البريد لتوصيل الفواتير للمستهلكين وإنما يستخدم شبكة المعلومات العنكبوتية (الانترنت) كبنية تحتية تمكن إتمام العمليات وذلك لتميزها بالسرعة وقلة التكلفة.



1.3 توقعات المستهلكون لنظام (EBPP)

- إجراءات النظام الجديد يجب أن تكون أكثر ملاءمة من النظام التقليدي.
- تكلفة دفع الفواتير أقل أو مساوية للنظام القديم.

- يوفر النظام الإلكتروني للمستهلك تحكماً في توقيت ومبلغ المدفوعات.
- خيارات عديدة للدفع الإلكتروني.
- الخصوصية والسلامة أثناء عملية الدفع والإرسال والحفظ.
- دقة معلومات الفواتير الإلكترونية والموثوقية في وصول المدفوعات في الوقت المحدد.
- توفر قناة الكترونية لخدمات العملاء للرد على الاستفسارات وحل أي مشاكل.

1.4 توقعات المفوترون نظام (EBPP)

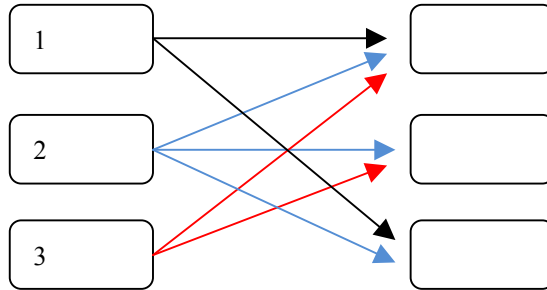
- تحقيق خفضاً في التكاليف لعملية الفوترة والدفع الإلكتروني.
- توفير إجراءات عملية و غير مكلفة لحل المشاكل.
- توفير آلية سريعة يعتمد عليها في عرض ودفع الفواتير.
- حماية وتأمين البيانات المهمة.
- توفير خيارات أشمل لتوصيل الفواتير ودفعها لجذب العملاء لاستخدام التقنية الحديثة.

1.5 نماذج العرض في نظم عرض ودفع الفواتير الكترونياً (EBPP)

- هناك نموذجان رئيسان في أنظمة (EBPP)، النموذج المباشر و النموذج الموحد، مع وجود عدة أشكال للنموذج الموحد.
- وعادة ما يتم إعلام المستهلك بصدور الفواتير في كلا النموذجين عبر البريد الإلكتروني، بعدها يتوجه المستهلك لتسجيل الدخول في موقع انترنت لتصفح تفاصيل الفاتورة.

1.5.1 النموذج المباشر

- يتم في هذا النموذج عرض ودفع فاتورة العميل من خلال موقع الجهة المفوترة الإلكتروني أو عن طريق جهة أخرى.
- مزايا النموذج المباشر
- يقدم المفوتر هنا طريقة إلكترونية عملية وسريعة و غير مكلفة لإصدار الفواتير وإعلام المستهلك واستقبال المدفوعات. كما يحافظ على الاتصال المباشر مع العملاء، ولايتطلب عمليات ربط الأنظمة مع أطراف أخرى كما في النموذج الموحد.
- من ناحية المستهلكين فإن النموذج المباشر يحقق تقريبا ما تحققه الطريقة التقليدية، كما توفر نظم (EBPP) السرية والخصوصية والأمان لفواتير العملاء ومدفوعاتهم. مع الأخذ في الاعتبار توقعات المستهلكين بانخفاض تكاليف الدفع، حيث غالبا ما تقدم الخدمات الإلكترونية مجانا. في حين يفضل العملاء التعامل مع نظم (EBPP) المباشرة وذلك لوجود علاقة حالية مع المفوترين على التعاقد مع أطراف أخرى غير معروفة. علاوة على ذلك يقوم المفوترن بتحديث البيانات باستمرار مما يمكن المستهلكين من الوصول الى المعلومات الحديثة وتقليل من فرص غرامات التأخير.

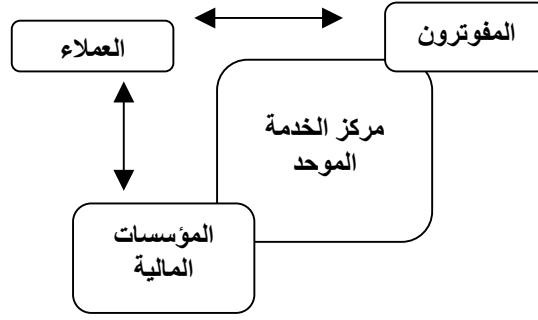


عيوب النموذج المباشر

- من مشاكل هذا النموذج هي أن المستهلكين يجب عليهم التعامل مع عدد من المواقع لعرض ودفع الفواتير، وهي عملية تتطلب الكثير من الوقت وتكون في بعض الأحيان مربكة وذلك لعدم وجود توافق بين المفوترين في طريقة عرض أو دفع الفواتير بالإضافة إلى ضرورة تذكر العديد من أسماء المستخدمين وكلمات المرور لكل موقع.
- أما العقبة أخرى هي عدم توفر خيارات دفع تناسب احتياجات العملاء المختلفة كما يعاني المفوترين من ارتفاع تكاليف تطبيق النموذج المباشر.

1.5.2 النموذج الموحد

- في هذا النموذج تقوم عدة جهات بإرسال الفواتير إلى موقع الكتروني واحد ويتم تقديمها بشكل إجمالي للعميل لمراجعتها وتسديدها، حيث يتم تقديم النموذج الموحد لتحقيق رغبة العملاء في إيجاد مركز واحد لعرض ودفع الفواتير وخفض تكاليف تطبيق نظام العرض والدفع الإلكتروني الرئيسي.
- وفي هذا النموذج تقوم الجهات المفوترة بإرسال معلومات فواتير العملاء إلى جهة ثالثة أخرى تقوم بجمع الفواتير من مختلف المفوترين وتقديمها في موقع واحد وتتيح الربط بمقدمي الخدمات للعملاء كالبنوك وغيرها، كما أن هناك نوعان من النموذج الموحد النموذج الموحد الشامل والبسيط.



1.5.3 النموذج الموحد الشامل

في النوع الشامل يحتفظ المركز الموحد بمختصر وكذلك تفاصيل الفواتير لذلك لا يحتاج العميل إلى الاتصال مع المفوتر الأساسي لاستعراض تفاصيل الفاتورة.

مزايا النموذج الموحد الشامل

باستطاعة المفوتر تقديم خدمات (EBPP) لعملائه دون الحاجة لبناء التجهيزات الضرورية لتطبيق (EBPP) وهذا يناسب احتياجات المفوترون الصغار للدخول لعالم (EBPP) بدون تكاليف باهظة، أما المستهلكون فقد يوفر لهم هذا النموذج خيارات أكثر ملائمة للدفع لا يوفرها في العادة المفوتر، في حين أن المستهلكون عادة ما يستطيعون الحصول على هذه الخدمات من مؤسساتهم المالية عن طريق الانترنت البنكية.

عيوب النموذج الموحد الشامل

يفتقد المفوترون في هذا النموذج إلى علاماتهم التجارية وآليات التسويق التي تتم عبر الفوترة التقليدية أو النموذج المباشر وذلك لانقطاع التواصل المباشر مع العملاء، بالإضافة إلى إمكانية

فقدان التحكم في معلومات المستهلكين أثناء تواجدها في المركز الموحد، أما المستهلكون فإن وضع رسوم لاستخدام هذه الخدمة يحد من توجههم لاستخدام الخدمات الإلكترونية.

1.5.4 النموذج الموحد البسيط

في هذا النموذج يحتفظ المفوترون بتفاصيل الفواتير بينما يقومون بإرسال مختصر الفواتير للمركز الموحد.

مزايا النموذج البسيط

يوفر هذا النموذج للمفوترين فرصة تقديم خدمات العملاء على الانترنت وتحكم أكبر في معالجة الفواتير الإلكترونية والمحافظة على بيانات العملاء كما يكفل للعملاء السرية والأريحية بتواجد معلوماتهم عند المفوترين فقط كما في النموذج المباشر.

عيوب النموذج البسيط

يتحمل المفوترون تكاليف استضافة موقع لعرض تفاصيل الفواتير وأعباء الربط مع الربط مع المركز الموحد لتبادل البيانات في بيئة آمنة.

بالرغم من المزايا والعيوب لكل نموذج ، فإن توجه المفوترين لاعتماد النموذجين المباشر والموحد أمر طبيعي وذلك لتحقيق رغبات الكثير من العملاء إلا انه لوحظ في عدد من التجارب تفضيل كبار المفوترين للنموذج الموحد البسيط، وبغض النظر عن كيفية اتمام عملية الدفع إلا أن أوامر الدفع الإلكترونية تشوبها بعض المخاوف حول خصوصية معلومات العملاء وأمن

البيانات وتوثيق الأطراف المعنية بالعملية ، لذلك يجب الأخذ بالاعتبار في نظم (EBPP) سلامة بيانات الفواتير وأوامر الدفع خلال كامل دورة العملية.

1.6 عوائق استخدام نظم (EBPP)

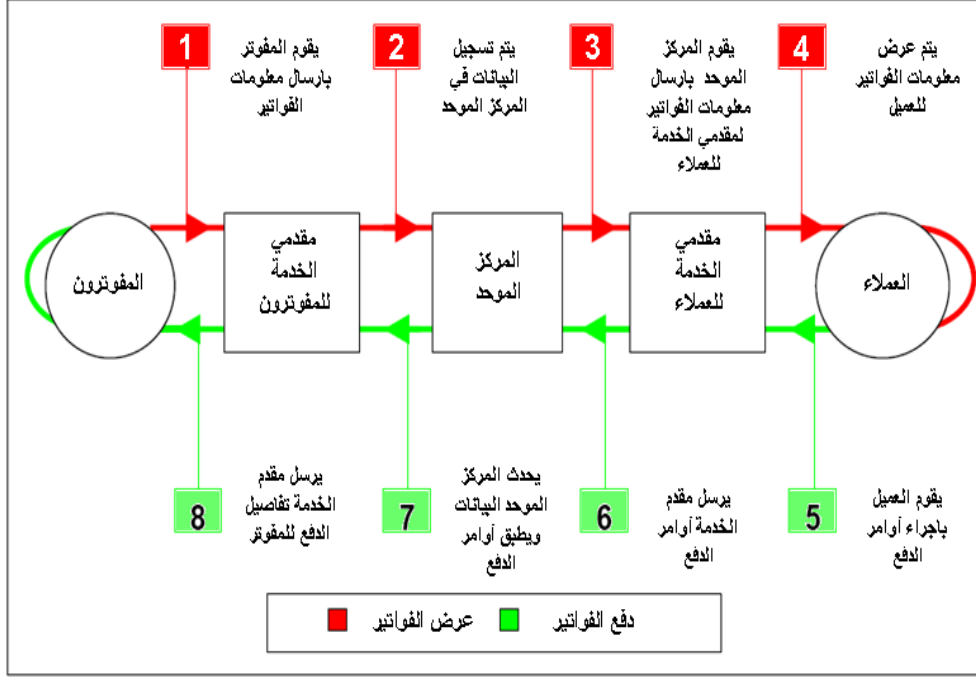
- فرض رسوم لاستخدام خدمة (EBPP) على العملاء وكذلك قلة عدد المفوترين المرتبطين يتسبب في ممانعة العملاء من استخدام النظام.
- ليس من السهل أن يغير المستهلكون عاداتهم في دفع الفواتير مالم يتلقوا عروضاً مغرية أو خدمات استثنائية تجذبهم لاستخدام خدمة (EBPP).
- نظم الفوترة المعقدة والتي تنسم بارتفاع تكاليف تطبيقها قد لا تشجع المفوترين على السعي لتطبيق نظم (EBPP).
- عدم وجود نظام قياسي عالمي متفق عليه لنظم (EBPP).

إلا انه في السنوات الأخيرة غير استخدام الانترنت طريقة تواصل المستهلكين مع المفوترين، حيث قدمت الانترنت بدائل جديدة لكليهما لإتمام العمليات سواءً بإرسال كشوفات الفواتير عبر البريد الإلكتروني أو بدفع المبالغ المستحقة باستخدام الانترنت.

1.7 المقاصة والتسويات

قد يتم تطبيق المقاصة والتسويات في نظم (EBPP) بالطرق التقليدية أو عبر تنظيم يلائم القطاع المصرفي والمؤسسات المالية والخدمية المشاركة حيث يقوم مقدم خدمة (EBPP) عادة بجمع مدفوعات العملاء لكل مفوتر وتتم التسوية بين البنوك عند الحاجة عبر نظم المدفوعات المتوفرة في البلاد ولكن في أكثر نظم (EBPP) تتم التسوية والمقاصة الأولية داخل النظام نفسه، كما

يقوم مقدم خدمة (EBPP) بتسوية المدفوعات بالتعاون مع المؤسسات المالية التي تمثل المستهلكين ولكن التفاصيل والترتيبات الخاصة بالمقاصة والتسويات قد تختلف اختلافاً جذرياً باختلاف النموذج المستخدم.



1.8 تبني أنظمة (EBPP) حول العالم

قامت العديد من الدول بتقديم خدمات (BPP) سواء عبر شركات خاصة أو تكتلات لمؤسسات مالية وخدمية، ففي استراليا هناك نظام (BPAY)، وفي الولايات المتحدة هناك (CHECKFREE)، وفي النرويج والسويد هناك نظام (E-Faktura)، وفي سويسرا

(PAYNET)، وفي كندا (e-route) ، وفي المملكة العربية السعودية نظام سداد (Sadad)، وغيرها من الدول.

ثانياً : التجربة الأسترالية BPAY

تم إطلاق نظام (BPAY) في عام 1997 كخدمة دفع فواتير موحدة تم تبنيها عبر مجموعة القطاع البنكي، وقد تم إعداد (BPAY) لتوفر للعملاء طريقة آمنة ومريحة لدفع الفواتير ولإيجاد خدمة فعالة تجمع المفوترين والمؤسسات المالية ولذا فقد أصبحت خدمة (BPAY) خلال عشرة سنوات الخدمة الأكثر شعبية لتسديد الفواتير في أستراليا ويرمز شعاره 'B' لكل طرف مستفيد من هذه الخدمة بمعاني السهولة والأمان والملائمة.

وفي الوقت الحالي تم انضمام 180 مؤسسة مالية لنظام (BPAY) تغطي حوالي 90 في المائة من المستهلكين، وأكثر من 15000 رمز للمفوترين تغطي الشركات ، وقطاع الخدمات، والمؤسسات الحكومية حالياً تقبل الدفع عبر (BPAY). حيث يتم دفع 18 مليون فاتورة شهرياً باستخدام BPAY يبلغ اجماليها 11 مليار دولار ، يتم دفع 77 في المائة منها عبر الانترنت.

كما بدأت خدمة (BPAY) لتوفير خدمة دفع آمنة للفواتير عبر الهاتف ومع التقدم التقني تم توفير هذه الخدمة عبر الانترنت، وفي عام 2002م تم إضافة النموذج الموحد الشامل (BPAY View)، حيث تتيح (BPAY View) للمستهلكين استقبال الفواتير إلكترونياً وإمكانية دفعها عبر خدمة BPAY. هذه الخدمة صممت لتخفيض التكاليف على المفوترين. تم اشتراك 21 مفوتر في خدمة BPAY View وقدموا ما يقارب 2.2 مليون فاتورة في عام 2007.

ثالثاً : تجربة المملكة العربية السعودية

3.1 الوضع السابق

يتم تسديد الفواتير بطريقة تقليدية بالدفع النقدي إما في فروع البنوك أو في مكاتب خدمات المشتركين في الجهات المفوترة.

المساوئ والسلبيات المترتبة على استخدام الطرق التقليدية لدفع الفواتير :

تتسم المراحل المتعددة للفترة بالطرق التقليدية بطول الوقت مع ما يصاحبها من تدمير لدى العملاء.

التكاليف العالية في معالجة المدفوعات وتأخر إيداع المبالغ المحصلة.

المخاطر المختلفة للتسويات المالية.

معاناة موظفي فروع البنوك من قضاء أوقات طويلة في تحصيل الفواتير مما يؤثر على حسن تقديم الخدمات البنكية الأساسية.

3.2 التحول إلى النموذج المباشر

قامت بعض الجهات بالربط المباشر مع بعض البنوك لإتاحة السداد الإلكتروني عن طريق الحساب البنكي.

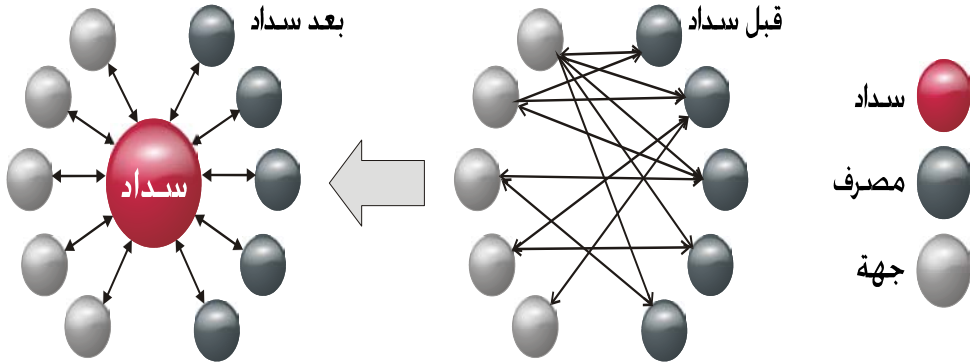
المساوئ المترتبة :

- محدودية الخدمة

- الاحتفاظ بالمبالغ المحصلة لفترة أطول
- ارتفاع تكاليف الارتباط
- تعدد قنوات الارتباط
- عدم التجانس والانسيابية في تدفق وتحصيل المدفوعات

3.3 الوضع الحالي (نظام سداد للمدفوعات)

- أنشأت مؤسسة النقد العربي السعودي نظام سداد للمدفوعات لتحقيق الاستراتيجيات التالية :
- أن يكون نظاماً مركزياً يتيح عرض ودفع الفواتير والمدفوعات الأخرى إلكترونياً.
 - أن يسهل ويسرع عملية دفع الفواتير والمدفوعات الأخرى عبر جميع القنوات المصرفية في المملكة.
 - أن يتطلب إرتباط مركزي واحد سواء للبنوك أو الشركات المفوترة.
 - أن يضمن الكفاءة التشغيلية والعدالة لجميع الأطراف.
 - أن يشكل قاعدة صلبة لأي تطورات مستقبلية في هذا الحقل.



3.3.1 لمحات عن بعض أهم أهداف نظام سداد

- وضع وتطوير المقاييس والمعايير الوطنية للدفع والبروتوكولات الآمنة للتعامل الإلكتروني المالي بين الم福特رين وعملائهم
- تطوير خدمات مدفوعات الفواتير إلكترونياً
- تسهيل تنفيذ سداد الفواتير للعملاء بكافة فئاتهم
- المشاركة في وضع البنية الأساسية الممكنة للحكومة الإلكترونية
- تحقيق التكامل والتعاون بين البنوك والم福特رين عبر ربط جميع البنوك العاملة في المملكة لتغطية كافة القنوات البنكية
- التقليل من حمل النقد بغرض سداد الفواتير والتشغيل الأمثل للأموال
- تعزيز الثقة والأمان في الدفع الإلكتروني في المملكة

3.3.2 خدمات نظام سداد

3.3.2.1 الفواتير الإلكترونية

تعتمد على تزويد الجهة لنظام "سداد" بفواتير إلكترونية محددة القيمة لكل عميل بحيث تستخدم إما كفواتير دورية (مثل فواتير الخدمات العامة) أو مرة واحدة مقابل خدمة معلومة القيمة لدى الجهة (مثل قيمة تذاكر السفر)، ويتيح ذلك للجهة إمكانية إتاحة دفع جزء من مبلغ الفاتورة أو كل الفاتورة أو مبلغ أعلى من قيمة الفاتورة في حالات معينة (تحدد هذه الخاصية من قبل الجهة لكل عميل).

3.3.2.2 الدفع المسبق

تعتمد على تزويد الجهة لنظام "سداد" أرقام المشتركين بحيث يقوم العميل بإدخال المبلغ المراد تسديده (مثل خدمات الهاتف المتحرك المسبق الدفع) ويتيح هذا المنتج إمكانية وضع حدود دنيا وقصوى لكل عميل بناءً على ما يلائمه.

3.3.2.3 الإيصالات الإلكترونية

تعمل هذه الإيصالات تماماً مثل البطاقات المسبقة الدفع التي تباع في المحلات ماعدا أن الفرق هو أن العميل يستطيع الحصول عليها عن طريق قنوات سداد المختلفة بدلاً من قنوات التوزيع التقليدية بحيث يطبع الرقم السري مباشرة للعميل. وتعتبر هذه الخدمة مثالية للجهات التي تقدم خدمات مسبقة الدفع مثل شركات الاتصالات والانترنت وترغب في الوصول إلى أكبر عدد ممكن من العملاء في جميع أنحاء المملكة بدون الحاجة إلى بناء شبكة توزيع أو طباعة البطاقات البلاستيكية.

3.3.3 القنوات المصرفية لاستخدام نظام سداد

- أجهزة الصرف الآلي لجميع المصارف المحلية
- خدمات الانترنت المصرفية لجميع المصارف المحلية
- خدمة الهاتف المصرفي
- أجهزة إيداع النقد الآلية
- الهاتف الجوال (الخدمة ليست متوفرة في كل البنوك)
- فروع المصارف المحلية
- أجهزة نقاط البيع (قريباً).

3.3.4 فوائد نظام سداد

3.3.4.1 للبنوك

- تدني التكاليف نتيجة انخفاض حجم العمليات في الفروع
- إمكانية التعامل مع مجموعة من المفوترين
- إمكانية تقديم خدمات جديدة ذات قيمة مضافة
- تعزيز خدمات العملاء لدى البنك وتطويرها

3.3.4.2 للعملاء

- ملاءمة النظام والتوفير في الوقت بفضل تعدد نقاط الدفع
- تقديم خدمات موثوقة وضمن أمن المعلومات وسريتها
- تخفيض حالات فصل الخدمة لتمديد مهل تسديد الفواتير
- زيادة قنوات الدفع ومرونتها
- الانتظام في تقديم الفواتير
- تجميع الفواتير والتذكير بموعد استحقاق الدفع
- التخفيض من التعامل بالمبالغ النقدية

3.3.4.3 للمفوترين

- حصر التعامل في نقطة ارتباط وحيدة
- انخفاض مصروفات الربط والتشغيل
- تسريع عملية تحصيل الفواتير
- انخفاض تكاليف إجراءات تسوية الحسابات

- انخفاض حالات فصل الخدمة بسبب تمديد مهل تسديد الفواتير
- ضمان تقديم الفواتير على نحو مستقلّ عن عنوان المفوتر
- تحديث المعلومات عن وضع الفواتير على مستوى قنوات البيع جميعها بصورة دورية
- إمكانية استغلال البنية التحتية لسداد لبيع خدمات جديدة
- تعزيز رضى العملاء

3.3.5 إحصاءات نظام سداد

- عدد البنوك المرتبطة حالياً 12 بنك.
- عدد الجهات المرتبطة (المفوترين) 31 جهة.
- عدد العمليات المنفذة أكثر من خمسة ملايين عملية بقيمة تجاوزت الملياري ريال خلال شهر يناير 2008.

رابعاً : الخلاصة والتوصيات

استعرضت الورقة التطور الذي شهدته أنظمة الدفع المرتبطة بعرض و سداد الفواتير على مستوى العالم، وبوجه خاص التجربة الأسترالية المميزة. كما تطرقت إلى التجربة الرائدة لمؤسسة النقد العربي السعودي. وفي ضوء ذلك، فإنه وبالنظر لارتفاع أحجام عمليات سداد الفواتير في مختلف الدول، وما قد يرتبط بذلك من زيادة المخاطر والتكاليف من جراء تعدد قنوات سداد الفواتير وارتفاع المبالغ الكلية المستخدمة وتزايد أعداد المستخدمين المختلفين، فإن اللجنة العربية لأنظمة الدفع والتسوية، توصي المصارف المركزية العربية بأخذ زمام المبادرة للنظر في دراسة إمكانية إحداث نظام وطني موحد لعرض و سداد الفواتير. ويمكن في هذا الصدد، الاسترشاد بنظام السداد المعمول به من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي.

**سلسلة الكتيبات الصادرة عن
أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية
و مؤسسات النقد العربية**

1. التوجهات الدولية و الإجراءات و الجهود العربية لمكافحة غسل الأموال – 2002.
2. قضايا و مواضيع في الرقابة المصرفية – 2002.
3. تجربة السودان في مجال السياسة النقدية – 2003 .
4. تطورات السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية – 2003.
5. الوضعية النقدية و سير السياسة النقدية في الجزائر – 2003.
6. تطوير أسواق الأوراق المالية الحكومية في الدول العربية و دور السلطات النقدية – 2004 .
7. الملامح الأساسية لاتفاق بازل II و الدول النامية – 2004 .
8. تجربة السياسة النقدية في المملكة المغربية -2004.
9. إدارة المخاطر التشغيلية و كيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها – 2004.
10. التقييم الداخلي للمخاطر الائتمانية وفقاً لمتطلبات (بازل II) – 2005.
11. تجربة السياسة النقدية و إصلاح القطاع المصرفي في الجمهورية اليمنية – 2005.
12. ضوابط عمليات الإسناد الخارجي للمؤسسات المصرفية – 2005.
13. مراقبة الامتثال للقوانين و التعليمات في المصارف – 2005.
14. أنظمة تحويلات العاملين – قضايا و توجهات – 2005.
15. المبادئ الأساسية لنظم الدفع الهامة نظامياً و مسؤوليات المصارف المركزية – 2006.
16. الدعمة الثالثة لاتفاق (بازلII) " انضباط السوق " – 2006.

17. تجربة مؤسسات نقد البحرين كجهاز رقابي موحد – 2006.
18. ترتيبات الإعداد لتطبيق مقترح كفاية رأس المال (بازل II) – 2006.
19. PAYMENTS AND SECURITIES CLEARANCE AND SETTLEMENT SYSTEM IN EGYPT-2007
20. مصطلحات نظم الدفع و التسوية – 2007.
21. ملامح السياسة النقدية في العراق – 2007.
22. تجربة تونس في مجال السياسة النقدية و التوجهات المستقبلية – 2007.
23. الدعامة الثانية لاتفاق بازل II – المراجعة الرقابية 2007.
24. ضوابط العلاقة بين السلطات الرقابية في الدولة الأم و الدول المضيفة – 2007
25. الإرشادات العامة لتطوير نظم الدفع و التسوية – 2007.
26. تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر – 2008.
27. استمرارية الأعمال في مواجهة الطوارئ – 2008.
28. نظم الدفع الخاصة بعرض و سداد الفواتير إلكترونياً – 2008.
29. مبادئ الإشراف على أنظمة الدفع و التسوية ومسؤوليات المصارف المركزية- 2008.
30. مقاصة الشيكات في الدول العربية – 2008.
31. برنامج إصلاح إدارة سوق الصرف و السياسة النقدية في مصر – 2008.